برلمانه يقر قانونا مثيرا للجدل

الحزب الحاكم في السودان يتهم الجنوب بتزوير اعداد الناخبين

اضطرابات في السودان

الخرطوم / الوكالات

اتهم الحزب الحاكم في السودان السلطات الجنوبية امس الاثنين بالتزوير في تسجيل اسماء الناخبين بعدما اظهرت ارقام ان خمس ولايات جنوبية استطاعت تسجيل اكثر من مئة في المئة من الناخبين حسب التقديرات لاعداد من يحق لهم التصويت. فيما أقر البرلمان السوداني قانونا جديدا مثيرا للجدل حول الامن الوطني، يحدد صلاحيات أجهزة الاستخبارات، على الرغم من اعتراض النواب الجنوبيين وانسحاب بعض أحزاب المعارضة احتجاجا.

ورفض المسؤولون في جنوب السودان الاتهامات قائلين ان التقديرات الرسمية للناخبين كانت غير دقيقة لانها اعتمدت على تعداد غير سليم.

وتشتد التوترات السياسية بالفعل في المنطقة المنتجة للنفط قبل الانتخابات العامة التي تجري في نيسان والاستفتاء المثير للجدل بشأن استقلال الجنوب الذي يجري في كانون الثاني ٢٠١١.

وتشكلت حكومة حكم ذاتي في جنوب السودان اثر ابرام اتفاق سلام في عام ٢٠٠٥ انهى عقدين من الحرب الاهلية بين الشمال والجنوب.

وحذر بعض المحللين من ان السودان سيواجه صعوبة في تنظيم عملية الاقتراع في اراضيه متنامية الاطراف وانها ربما لا تشمل بعض الناخبين في المناطق النائية في الجنوب.

وتفيد الارقام التي اطلعت عليها رويترز ان مسؤولي لجنة الانتخابات في ولاية الوحدة الجنوبية سجلوا اسماء ٥٢٢١٩٦ ناخبا خلال عملية التسجيل التي استمرت ستة اسابيع أي نحو مثلي تقديرات اجمالي عدد الناخبين في الولاية بأسرها حسب احصاء للسكان اجري في وقت سابق.

وسجلت خمس ولايات اخرى هي واراب والبحيرات وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال في جنوب السودان وولاية جنوب كردفان في الشمال بين ١٠٧ و١٤٠ في المئة من عدد الناخبين الذي جرى تقديره حسب الوثائق التي اعدتها لجنة الانتخابات.

وأظهرت الارقام التي نشرها معهد الوادي المتصدع ان المناطق الجنوبية لم تتمكن الا من تسجيل واحد الى ٢٣ في المئة فقط من اجمالي تعداد السكان في الانتخابات السابقة.

وقال ابراهيم غندور المسؤول البارز في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان لرويترز ان ثمة تزويرا واضحا في معظم مراكز التسجيل مشيرا لازدواج في التسجيل وتسجيل افراد دون السن القانونية للانتخاب.

وتابع أن هناك حزبا رئيسيا واحدا في الجنوب يسيطر على كل شيء وأن الاتهام موجه في المقام الاول "لاشقائنا في الحركة الشعبية لتحرير السودان".

وتهيمن الحركة -التي قادت تمردا وخاضت حربا اهلية- على البرلمان في الجنوب.

وقال غندور ان الاحصاء في جنوب كردفان كان عاليا أيضا نظرا لدور الحركة الشعبية لتحرير السودان في المنطقة الحدودية.

ورفض الامين العام للحركة باقان اموم الاتهامات وقال ان عملية التسجيل نفذتها لجنة الانتخابات وليس حزبه.

وقالت ان ايتو المسؤولة البارزة في الحركة "ارقام عمليات التسجيل الجديدة دليل على ان التعداد السكاني لم يكن سليما."

ورفضت الحركة نتائج التعداد الذي اجري العام الماضي والذي استخدم في تقدير عدد الناخبين وحدود الدوائر الانتخابية قائلة انه يقلل من أعداد الجنوبيين في الجنوب وحول الخرطوم ويبالغ في أعداد الشماليين.

كما اتهمت الحركة وجماعات معارضة الحزب الحاكم بالتزوير خلال عملية التسجيل التي انتهت في السابع من ديسمبر كانون الاول.

وذكرت لجنة الانتخابات انها تحقق في بيانات تسجيل الناخبين. وقال عبد الله احمد عبد الله نائب رئيس اللجنة لرويترز ان لجنته تحاول معرفة اسباب تلك الارقام المرتفعة.

من جانب اخر أقر البرلمان السوداني قانونا جديدا مثيرا للجدل حول الامن الوطني، يحدد صلاحيات أجهزة الاستخبارات، على الرغم من اعتراض النواب الجنوبيين وانسحاب بعض أحزاب المعارضة احتجاجا.

وذكرت الإذاعة السودانية أن إقرار القانون تم بعد ثلاث ساعات من المناقشات الساخنة.

و يظل لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني بموجب القانون الجديد حق اعتقال واحتجاز الأفراد وتفتيش منازلهم لكن فترة الاحتجاز القصوى أصبحت أربعة أشهر ونصف بدلا من تسعة كما كانت في القانون القديم.

وصوت نواب الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد القانون خلال الجلسة بينما انسحب قرابة عشرين نائبا ينتمون الى التجمع الوطني الديمقراطي وهو تحالف لعدد من أحزاب المعارضة يضم حركة الزعيم الدارفوري مني مناوي.

وقال النائب عن الحركة الشعبية توماس واني "صوتنا ضد القانون لأنه مخالف للدستور الانتقالي واتفاقية السلام الشامل" الموقعة بين الشمال والجنوب في العام٢٠٠٥.

وكان حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية الحاكمان قد أعلنا في ١٣ ديسمبر/ كانون الاول الجاري توصلهما الى اتفاق لإنهاء الأزمة السياسية يقضي ببحث قانون الأمن الوطني والمخابرات للتوصل فيه الى اتفاق قبل الدفع به الى البرلمان.

اوروبامستعدة للافراج عن معونة موريتانيا

نواكشوط / الوكالات

قال مسؤول بالاتحاد الاوروبي بعد الاتفاق على اصلاحات ديمقراطية مع السلطات الموريتانية ان المفوضية الاوروبية مستعدة للافراج عن ١٥٦ مليون يورو (٢٢٤،٤ مليون دولار) من المعونة التي جمدتها لموريتانيا بعد انقلاب في عام ٢٠٠٨.

وهذاالتحرك هو اخر اقرار بالشرعية الدولية لقائد الانقلاب الذي اصبح رئيسا محمد ولد عبدالعزيز الذي حظى هذا الاسبوع بدعم من صندوق النقد الدولي لدولته يصل الى ١٠٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

وقال المدير العام للمفوضية لشؤون التنمية ستيفانو مانسرفيسي للصحفيين في العاصمة الموريتانية "اتفقنا على كل الاصلاحات الكبرى التي تنتظر موريتانيا خلال الاشهر المقبلة". واشار الى حقوق الانسان والاصلاح الانتخابي واجراءات مكافحة الفساد والامن باعتبارها من بين الاولويات. وستصوت المفوضية رسميا في الشهر المقبل على اعادة بدء التعاون مع الاتحاد الاوروبي والمعونة في بروكسل في الشهر المقبل.

وينظر الغرب الى عبدالعزيز على انه حليف قوي في كفاحه ضد الارهاب ولاسيما جهوده لمعالجة نمو حلفاء القاعدة الذين يعملون في الصحراء. وشهدت المنطقة سلسلة من الاختطافات للاجانب خلال الاسابيع الاخيرة مع ورود تقارير عن فقد ايطاليين في موريتانيا في مطلع الاسبوع. وتعمل جماعات مسلحة بعضها له صلات بجناح القاعدة عبر المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تشمل شرق موريتانيا وشمال مالي وجنوب الجزائر.

وادى عبدالعزيز اليمين رئيسا للبلاد في اغسطس اب بعد انتخابات قال خصومه انها انطوت على تزوير وتعهد بجعل الكفاح ضد الارهاب وانعدام الامن بين اولوياته.

مقتل وإصابة ٣٤ بهجمات صاورخية في مقديشو

مقديشو / CNN

لقي عشرة أشخاص على الأقل مصرعهم وأصيب ٢٤ آخرون بجروح في قصف مدفعي ثقيل استهدف عدداً من أحياء العاصمة الصومالية مقديشو، فيما نجا رئيس برلمان "بونتلاند"، من محاولة اغتيال في جاروي إثر استهداف سيارته، في الوقت الذي تزايدت فيه الأنباء عن توغل أثيوبي في الصومال.

وقالت تقارير صحفية ان المسلحين شنوا هجوماً بقذائف الهاون استهدفوا أحياء هودن هولوداغ ورطيغلي حمر ججيب وغيرها، وتوقفت الحياة في سوق بكارى المركزي بعد القصف العنيف الذي ألحق الأضرار بعدد من المباني التجارية، إلى جانب الإصابات التي أوقعها في صفوف المدنيين.

واستهدف القصف كذلك مراكز حكومية، حيث تعرض أحدها لإصابة بعدة قذائف، فيما كان عناصر الشرطة يحتفلون بيوم الشرطة، ما أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة ١٣ آخرين بجروح.

كذلك أصابت قذيفة مقر إذاعة شبيلي، وألحقت أضراراً بالمبنى دون وقوع إصابات.

وفي ضواحي العاصمة، شن عناصر حركة الشباب المجاهدين هجوماً ضد قوات حكومية في ساركوستا وأصلوبتا، وأعلن مسؤولون عن مقتل سبعة جنود حكوميين.

وفي جاروي، نجا رئيس برلمان بونتلاند، عبد الرشيد محمد حرسي، من محاولة اغتيال بعدما استهدف انفجار سيارته في عاصمة الولاية جاروي، مما أدى إلى إصابته بجراح خفيفة، كما قتل سائق سيارته، وفقاً لشبكة "الصومال اليوم."

وعلم أن عنصرين من الحرس أصيبا بجراح في التفجير. ولم يتسن معرفة الجهة التي تقف وراء العملية.

وتأتي هذه العملية فيما تشهد ولاية بونتلاند اضطرابات أمنية واغتيالات تستهدف المسؤولين المحليين في الآونة الأخيرة.

ويعتبر الانفجار الأول من نوعه في جاروي الذي يستهدف مسؤولاً على هذا المستوى.

وكان عضو في برلمان بونتلاند قد لقي مصرعه في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني الماضي، برصاص مجهولين، كما قتل في اليوم نفسه، قاضي قضاة المحاكم في بوصاصو.

وفي وسط الصومال، أفادت تقارير وشهود عيان بتدفق المئات من القوات الأثيوبية، مشيرة إلى أنها وصلت إلى تقاطع كلابر، على بعد ٢٥ كيلومتراً إلى الشمال من بلدوين بوسط الصومال.

وأفاد شهود عيان بأن القوات الأثيوبية تمركزت في كلابر، وأنها كانت قادمة من منطقة فرفر بشرقي أثيوبيا، وفقاً لما نقلته إذاعة شبيلي.

وفيما لم يعرف بعد أسباب هذا التحرك الأثيوبي، نفت أديس أبابا مراراً أن تكون قواتها قد توغلت في الصومال. يشار إلى أن أثيوبيا كانت قد انسحبت رسمياً من الصومال في كانون الثاني الماضي، وذلك بعد عامين على تدخلها عسكرياً في الصومال.

الجيش اليمني يؤكد والحوثيون ينفون نبأ مقتل زعيمهم

صنعاء / الوكالات

أكد متحدث باسم الجيش اليمني مقتل عبد الملك الحوثي في غارة جوية استهدفت المركز الإعلامي للحوثيين في مران وذلك بعد أيام من اصابته في غارة جوية سابقة استهدفته في منطقة مطره.

كما نفى هذا المصدر أن يكون عبد الملك الحوثي أصيب في غارة جوية سعودية كما تحدثت بعض المصادر.

وقد نفى محمد عبد السلام الناطق باسم الحوثيين في محافظة عمران اليمنية أنباء مقتل عبد الملك الحوثي، وقال في اتصال مع بي بي سي إنها أنباء "سخيفة وملفقة ولا أساس لها من الصحة" مؤكدا أن الجيش اليمني لم يقدم أي أدلة على صحة هذا الكلام.

وكان يحيى الحوثي شقيق زعيم المتمردين الحوثيين قد نفى قبيل ذلك لبي بي سي صحة الأنباء التي تحدثت عن إصابة شقيقه بجروح خطيرة.

وقد جاء في موقع "٢٦ سبتمبر.نت" التابع لوزارة الدفاع اليمنية أن الحوثي أصيب بجروح بالغة واضطر الى نقل موقعه بسبب القصف الذي تعرض له، كما سلم قيادة التمرد لصهره.

وقال الموقع نقلا عن مصادر في صعدة إن قصف القوات الحكومية لمعاقل التمرد في صعدة أجبرت "عبد الملك الحوثي وعددا من القيادات التي كانت تتواجد إلى جواره في منطقة مطرة الى مغادرتها والانتقال الى منطقة اخرى" قد تكون منطقة حيدان.

وذكر الموقع ان الحوثي "يعاني حاليا من إصابات بالغة بعد نجاته من موت محقق نتيجة لقصف كاد ان يودي بحياته مما جعله يوكل مسؤولية قيادة من تبقى من عناصره الى صهره" يوسف المداني.

واشار الموقع الى ان عناصر التمرد يعيشون حالة "من الفوضى والتشتت بعد الضربات الموجعة التي تلقتها [الحركة المسلحة] وبخاصة في منطقتي مطرة وضحيان التي تم فيها تدمير مقرات القيادة ومخازن الأسلحة والمؤن والوقود وورش صناعة الألغام والمتفجرات التي كانت تتواجد في تلك المنطقتين".

من جهة اخرى قال متحدث باسم المتمردين الحوثيين لوكالة فرانس برس أن ٥٤ مدنيا بينهم نساء واطفال قتلوا اليوم الخميس في غارة شنها الطيران السعودي على مدينة النظير في منطقة رازح بمحافظة صعدة شمال اليمن.

من جهتها قالت وزارة الدفاع اليمنية إنها ألقت القبض على أكثر من ثلاثين مشتبها في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة.

وذكرت الوزراة في موقعها، إن قوات الأمن شنت حملتين بداية هذا الأسبوع فاعتقلت ٢٩ مشتبها به في ضواحي صنعاء، و ٤ في عدن جنوبي البلاد.

وأعلنت السلطات اليمنية فيما مضى أن قواتها أغارت على معسكرات تدريب ومخابىء في منطقتي ابين (٤٨٠ كلم جنوب شرق صنعاء) وارحب (٣٥ كلم شمال صنعاء)، فقتلت ٣٤ واعتقال ١٧ من عناصر تنظيم القاعدة قالت إنهم خططوا لشن "عمليات انتحارية وإرهابية ضد المصالح اليمنية والأجنبية".

ولكن الزعيم اليمني الجنوبي علي سالم البيض نفى صحة ذه الأنباء واتهم السلطات من منفاه بالمسؤولية عن مقتل ستين مدنيا، ونفى أي وجود للقاعدة في المنطقة المستهدفة."

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد كشفت يوم السبت الماضي عن أن الولايات المتحدة قد وفرت لليمن قوة نارية ومساعدات أخرى أثناء الغارات الأخيرة على مخابئ ومواقع تدريب لتنظيم القاعدة على الحدود اليمنية.

واشار التقرير إلى ان الرئيس الأمريكي اوباما قد اجاز هذا الدعم العسكري والاستخباري الذي جاء بناء على طلب الحكومة اليمنية على خلفية المساعدة في وقف الهجمات المتزايدة ضد الامريكيين والرعايا الاجانب الاخرين في اليمن.

لافروف يبحث مع مبارك النزاع في الشرق الاوسط

القاهرة/ اف ب

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس الاثنين مع الرئيس المصري حسني مبارك النزاع في الشرق الاوسط والجهود الدولية لاحياء المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية.وصرح الوزير الروسي عقب المقابلة ان المحادثات تركزت حول "سبل تجاوز المأزق الحالي في عملية السلام في الشرق الاوسط".واضاف ان هناك تطابقا في وجهات النظر بين مصر وروسيا حول "ضرورة ان تشترك جميع الاطراف المؤثرة في دفع عملية السلام من خلال جهود مشتركة في المرحلة الحالية".واوضح انه تم كذلك مناقشة العلاقات الثنائية والموضوعات المتعلقة بمعاهدة الشراكة الاستراتيجية التي وقعتها مصر وروسيا في حزيران الماضي.وقال لافروف ان مصر "احدى الدول القليلة للغاية في العالم التي شهد حجم التبادل التجاري بينها وبين وروسيا نموا رغم الازمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنه".واكد الوزير الروسي انه يأمل ان يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى اربعة مليارات دولار العام المقبل.وتبلغ حجم الاستثمارات الروسية في مصر مليار دولار، وفقا للبيانات الرسمية.

اسرائيل تبت في قضية شاليط

القدس/ الوكالات

عقد الوزراء السبعة الرئيسيون في الحكومة الاسرائيلية امس الاثنين اجتماعا قالت الصحف انه حاسم وقد يفضي الى حل قضية الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط الذي تحتجزه حركة حماس منذ ثلاثة اعوام.

وقالت افيفا والدة الجندي الاسرائيلي "أمل ان يتخذ القرار اليوم وان يدرك كل وزير ان خياره سيقرر بقاء او عدم بقاء جلعاد حيا".

وكان الوزراء السبعة في الحكومة المصغرة عقدوا ثلاثة اجتماعات الاحد من دون ان يتوصلوا الى تفاهم حول اتفاق تبادل شاليط باسرى فلسطينيين مع حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

وذكرت الاذاعة العامة ان ثلاثة وزراء بينهم وزير الدفاع ايهود باراك يؤيدون الاتفاق الذي ينص على ان تفرج اسرائيل مقابل شاليط عن مئات الاسرى الفلسطينيين بمن فيهم اسرى من الضفة الغربية المحتلة، تلبية لشروط حماس.

غير ان ثلاثة وزراء آخرين يعارضون هذا الاتفاق احدهم وزير الخارجية افيغدور ليبرمان.

والمسؤولون الامنيون الذين دعوا الى هذه الاجتماعات منقسمون ايضا، بحسب المصدر نفسه.

فرئيس الاركان غابي اشكينازي يؤيد تبادلا للمعتقلين ورئيس جهاز الامن الداخلي يوفال ديسكين يعارضه.

اما رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، الذي يملك ترجيح كفة الميزان في هذا الموضوع، فيعارض حتى الساعة هذا الاتفاق ويبرر معارضته بتخوفه من يعمد اسرى مسجونون بسبب تنفيذهم هجمات ضد اسرائيل الى شن هجمات جديدة اذا ما اطلق سراحهم.

وكان يفترض ان يلتقي نتاياهو والدي شاليط الاثنين قبل الاجتماع الوزاري، لكن مكتب رئيس الوزراء اعلن ارجاء الاجتماع بدون تحديد موعد جديد له.

وكان والدا شاليط، نعوم وافيفا، ناشدا الاحد نتانياهو "انقاذ" نجلهما عبر التوصل الى اتفاق لتبادل الاسرى مع الحركة الاسلامية.

وكتب الوالدان في رسالة سلمت الاحد الى رئيس الوزراء "نتوجه اليك في صرخة من القلب في اللحظة الاخيرة. نناشدك انقاذ ابننا. انقذ ابننا!".

واضاف والدا الجندي "نتوجه اليك يا رئيس الوزراء قبل فوات الاوان لان المفاوضات بلغت نقطة اللاعودة. لم يعد هناك سوى خيارين: اما ان يعود ابننا الى المنزل واما ان يبقى بين ايدي حماس".

وتضاعفت الشائعات والانباء المتضاربة في الاسابيع الاخيرة حول قرب توقيع اتفاق. وتجري اسرائيل وحماس مفاوضات غير مباشرة ترعاها مصر بمساعدة وسيط الماني.

والتقى رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان مساء الاحد كلا من نتانياهو والرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز ووزير الدفاع ايهود باراك ووزير الخارجية افيغدور ليبرمان، اضافة الى رئيس الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) مئير داغان، وفق الاذاعة العسكرية.

وتركزت هذه المحادثات على قضية الافراج عن شاليط.

وكانت ثلاث مجموعات فلسطينية مسلحة بينها حماس قامت باسر شاليط (٢٣ عاما) على مشارف قطاع غزة في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦.

وترى الصحف الاسرائيلية التي تميل الى تأييد تبادل الاسرى ان هذه القضية تشكل اختبارا كبيرا لقدرة نتانياهو على قيادة البلاد.

وتشير الى ان رئيس الوزراء اليميني، الذي اتهم في الماضي بالتردد، يواجه ضغوطا متناقضة فمن جهة هناك رأي عام يتفهم مأساة عائلة شاليط ومن جهة اخرى هناك معسكره السياسي او رؤساء اجهزة الامن الذين يعارضون اتفاقا يعزز حركة حماس.

وعنونت صحيفة يديعوت احرونوت ان "ساعة الحقيقة دقت لرئيس الوزراء بنيامين نتانياهو"، معبرة بذلك وكغيرها من وسائل الاعلام الاسرائيلية عن تأييدها لحملة اسرة شاليط من اجل تبادل الاسرى.

عن صحيفة الاهرام